HABITAT III
كيتو - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
مؤتمر الأمم المتحدة المعني
بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

HABITAT III ISSUE PAPERS

6 – URBAN GOVERNANCE

(Arabic)

New York, 31 May 2015

ورقة مسائل حول الإدارة الحضرية

الكلمات الدالة

الحوار بين الحكومات الوطنية والمحلية، إدارة المدن الكبيرة، إدارة عامة شفافة وفعالة، الابتكار، الحكومة المحلية، مشاركة المواطنين/ السكان، الإدماج، التبعية، المساءلة، القدرة المحلية، الترابط الإقليمي.

المفاهيم الرئيسة

الإدارة الحضرية – هي البرمجيات التي تمكن الأجهزة الحضرية من القيام بوظائفها، والبيئة التمكينية التي تتطلب الأطر القانونية المناسبة، والعمليات السياسية والإدارية، وكذلك مؤسسات محلية قوية وقادرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

اللامركزية – هي عملية إعادة تنظيم الدولة التي تشمل النقل التدريجي للمسؤوليات المرتكزة أصلا في الحكومة المركزية نحو مجالات أخرى من الحكومة (اتحادية أو إقليمية، أو محلية، أو بلدية). ولكي تكون فعالة، فإنها تحتاج إلى توفير الصلاحيات والموارد الكافية اللازمة للنهوض بتلك المسؤوليات. وهي تشمل التوزيع العادل للموارد والمسؤوليات فيما بين المجالات الحكومية المختلفة. والمبدأ الكامن وراء تلك العملية هو الاعتقاد بأن صنع القرار والتنفيذ يكونان أكثر كفاءة إذا كانا أقرب ما يمكن للمواطنين (مبدأ التبعية).

الحكم الذاتي المحلي – هو قدرة الحكومات المحلية على تدبير الشؤون العامة لصالح السكان المحليين، وفي حدود القانون المعترف به من جانب التشريعات الوطنية. وقد تكون تلك الحقوق والمسؤوليات سياسية (أي القدرة على انتخاب الهيئات الحكومية الخاصة بها، وصنع السياسات واتخاذ القرارات وممارسة وظائفها بصورة مستقلة عن المجالات الحكومية الأخرى حول المسائل التي تتعلق باختصاصها)، أو مالية (أي القدرة على الوصول إلى الموارد الكافية لتحمل مسؤولياتها واستخدامها بحرية) أو إدارية (أي القدرة على التنظيم الذاتي).

الحكم متعدد المستويات – هي نظام خاص بصنع القرار لوضع السياسات العامة الناتجة عن علاقة تعاونية إما عمودية (بين مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك الوطني أو الاتحادي أو الإقليمي أو المحلي) أو أفقية (ضمن المستوى نفسه، على سبيل المثال، بين الوزارات أو بين الحكومات المحلية) أو كليهما وتنفيذ تلك السياسات. كما يشمل الشراكة مع الجهات الفاعلة من المجتمع المحلي والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف المشتركة. ولكي يكون الحكم متعدد المستويات فعالا، ينبغي أن يكون متجذرا في مبدأ التبعية، والاحترام للاستقلال المحلي وإنشاء آليات الثقة والحوار المنظم

إضفاء الطابع المحلي على جدول الأعمال الحضري الجديد – سوف يحتاج جدول الأعمال الحضري الجديد إلى تنفيذه في البلدات والمدن والمناطق الحضرية الكبيرة، أي على المستوى المحلي. يأخذ مصطلح "إضفاء الطابع المحلي" في الحسبان السياقات الإقليمية والحكومات وأصحاب المصلحة المحليين، من تعريف أولويات جدول الأعمال الحضري الجديد، لتنفيذه وتعريف المؤشرات لرصد التقدم المحرز.

الحقائق والأرقام الرئيسة

- حسب تعبير الأمين العام للأمم المتحدة، "سنكسب نضالنا للتنمية المستدامة أو نخسره في المدن."[1]. وتعد إدارة النمو الحضري مسؤولية مشتركة للحكومات المحلية والإقليمية والوطنية.
- ثمة أكثر من 500,000 حكومة محلية وإقليمية في العالم اليوم، من البلدات الصغيرة إلى المدن الضخمة. وقد برزت بوصفها محفزات أساسية للتنمية ورافعات للتغيير في تعزيز النمو الشامل. فالمدن هي عبارة عن أمكنة للابتكار حيث يحدث ما نسبته 80/70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل الجديدة في العالم. ولذلك، تعد المدن شركاء ضروريين لتحديد جدول الأعمال الحضري الجديد وتنفيذه ورصده.
- في العقد الماضي، وفرت سياسات اللامركزية المزيد من السلطات والموارد إلى الحكومات المحلية[2]. فقد ارتفعت حصتها من الإنفاق الوطني من المتوسط العالمي البالغ 13% في الثمانينيات إلى 19-20% في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ففي أميركا اللاتينية، تمثل الحكومات المحلية 12% من الإيرادات الحكومية العامة و19% من الإنفاق؛ في حين أنها في أفريقيا جنوب الصحراء لا تمثل إلا 3% من الإيرادات و8% من الإنفاق.
- تقع غالبية المدن الكبرى والمدن الكبيرة في الجنوب العالمي ويتوقع ظهور أكثر من ذلك في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا بحلول 2030[3]. وأصبح البعد الحضري ذو صلة على نحو متزايد كلما أصبحت المدن أكثر ترابطا مع مستوطناتها والمناطق النائية المحيطة به، وهي سلسلة متصلة بحكم الأمر الواقع من حيث التوسع الحضري والنمو الاقتصادي والعمل والأثر البيئي والنقل والانتماء الثقافي.
- على مدى السنوات الـ 25 سنة المقبلة سيحدث معظم نمو المدن (90 في المائة على الأقل) في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي يعد بعضها من الدول الهشة التي تعاني من الصراعات المتكررة[4]. ويعيش أكثر من 1.5 مليار شخصا في البلدان المتضررة من هشاشة الدولة

Translated from English by the global translators:
TALAL ABU-GHAZALEH TRANSLATION Co.

والصراع العنيف[5]. وغالبا ما تتميز الدول الهشة بأعلى معدلات التوسع الحضري، ويرجع ذلك جزئيا إلى التحركات السكانية الكثيفة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية بسبب الصراعات. ويستوجب ذلك التنبؤ وضع إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة للأموال العامة، ولاسيما في مشاريع البنية التحتية، بهدف التقليل من فرص الفساد والمساعدة، وبالتالي المساعدة بمنع دورات العنف والإفلات من العقاب.

5 حقائق أساسية تلخص اتجاه السنوات الـ 20 الماضية

- يدعو جدول أعمال برنامج المستوطنات البشرية (1996) إلى "بيئة تمكينية" تتميز بلامركزية المسؤوليات والموارد؛ ومشاركة المجتمع المدني؛ واستخدام الشراكات؛ وتنمية القدرات لأولئك المشاركين في صنع القرارات وسياسة التنمية الحضرية. ففي الفقرة 45، تلتزم الدول الأعضاء بهدف "تمكين القيادة المحلية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وممارسة السلطة العامة واستخدام الموارد العامة في جميع المؤسسات العامة على جميع المستويات بطريقة تفضي إلى ضمان حكم شفاف ومسؤول وخاضع للمساءلة وعادل وفعال وكفء للبلدات والمدن والمناطق الحضرية الكبيرة." وقد انقضت 20 سنة تقريبا ولكن في الكثير من السياقات ما يزال انعدام الأطر القانونية الكافية والقدرة المؤسسية والمالية يمنع الإدارة الحضرية الفعالة.
- زادت أهمية الإدارة الفعالة أهمية في المناقشات الدولية، ولاسيما في إعلان ريو + 20. وتعترف وثيقة "المستقبل الذي نريد" في المادة 76 بأن "الإدارة الفعالة، على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية التي تمثل أصوات الجميع ومصالحهم هي أمر بالغ الأهمية لدفع عجلة التنمية المستدامة" وتؤكد "على أهمية الترابط بين القضايا والتحديات الأساسية والحاجة إلى مقاربة منهجية لها على جميع المستويات ذات الصلة".
- توفر المدن الكثير من الفرص لتعزيز التنمية المستدامة، ولكنها أيضا تشكل عددا من التحديات من أجل تحقيق المساواة[6] على مستويات مختلفة من الوصول إلى التمثيل والنفوذ السياسيين؛ والفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية أو الأمن. فغالبا ما تتحول تلك الأوضاع إلى صراع طالما أن سيادة القانون ونظم الإدارة غير قادرة على التعامل مع فجوة عدم المساواة التي تزداد اتساعا. وتشكل المنافسة للسيطرة على المدن ومواردها علامة المشهد الطبيعي للكثير من الدول الهشة، غير القادرة على توفير آليات مؤسسية للتسوية السياسية والتي تحتوي على إقصاء اجتماعي وصراعات وعدم استقرار على نطاق واسع، وغالبا ما يتطور إلى التطرف.
- تستدعي الوتيرة السريعة للتوسع الحضري إطارا جديدا للإدارة لمواجهة أشكال حضرية جديدة – المدن الكبرى، والممرات الحضرية والعواصم، وتحسين إدارة المدن ولاسيما في البلدان النامية، وتعزيز التعاون بين الريف والحضر. إذ يتطلب جدول الأعمال التحويلي الجديد بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء ومنظماتهن، إيجاد فهم جديد والعمل معا بطريقة أكثر كفاءة. فالمواطنون يحتاجون إلى استجابات سريعة لمواجهة التحديات الحضرية ومعالجة الاحتياجات اليومية. وقد بات الحكم من دون المواطن أصبح أمرا شبه مستحيل وتقوم الكثير من الحكومات المحلية باختبار التجارب المبتكرة مثل وضع الميزانيات على أساس التشاركية ولجان الأحياء ومجالس الشباب وحلول الحكومة الإلكترونية، وغيرها.
- كلما أصبحت المناطق والتفاعلات الحضرية أكثر تعقيدا وترابطا، تطلب الحكم الفعال قيادة قوية وقادرة من القطاع العام، الذي يجب أن يكون مسؤولا لضمان حصول الجميع على ظروف معيشية أفضل ولتنظيم الصالح العام والدفاع عنه. ففي الكثير من أجزاء العالم، يستمر توفير الخدمات الأساسية غير النظامية والتهرب الضريبي الناجم عن الاقتصاد غير النظامي في كونه واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه الحكم الرشيد. ولذلك تحتاج التمويلات البلدية إلى الاعتراف بأهمية الإيرادات المحلية وتحتاج جودة الخدمات الأساسية وسهولة الحصول عليها إلى أن تكون مسؤولية عامة. فالفساد المحلي يشكل واحدا من أكبر الآفات في العالم المتحضر: إذ يمحو تحويل مسار الموارد من المجال العام الإيمان بفوائد العيش معا. ولذلك يشكل السماح بالحصول على المعلومات ومنع تضارب المصالح أمران جوهريان للحفاظ على الثقة العامة والمواطنة العاملة. ومن المهم أيضا ضمان الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص، ولاسيما في أوساط تلك التي تتعامل مع القطاع العام. وبالتالي، تأتي المساءلة والشفافية في صميم الحكم المحلي أكثر من أي وقت مضى لضمان الثقة في قدرة العامة على حماية الصالح العام وإيجاد إدارة أفضل للأموال والممتلكات العامة.

ملخص المسألة

المعارف

- تحتاج المدن إلى إدخال مزيد من الأصوات للاستجابة إلى تحديات الإدارة الحضرية. إذ تتطلب الإدارة الحضرية الفعالة علاقة أكثر تعقيدا بمسؤوليات مسندة بصورة واضحة ودعم أقوى بين مختلف مستويات الحكومة (الحكم متعدد المستويات)، ووسائل عادية وأكثر إبداعا للتفاعل مع المجتمع المدني.
- يعد الترابط بين جميع مجالات الحكومات أقوى اليوم من أي وقت مضى. إذ نحتاج إلى اللامركزية الفعالة وحكومات محلية أكثر قوة بموارد مناسبة وآليات شفافة وسلطة قانونية للاستجابة لاحتياجات المواطنين. غير أن الكثير من البلدان تظهر فجوة متنامية بين المسؤوليات والموارد المخصصة للحكومات المحلية. فمن أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية، تحتاج الحكومات المحلية إلى تعزيز قدراتها لتوليد الإيرادات المحلية وفي الوقت نفسه الحصول على حصة كافية من الموارد الوطنية من خلال التحويلات التي يمكن التنبؤ بها وآليات التسوية.

الشكل 1 – نسبة الإنفاق المحلي، حسب المنطقة

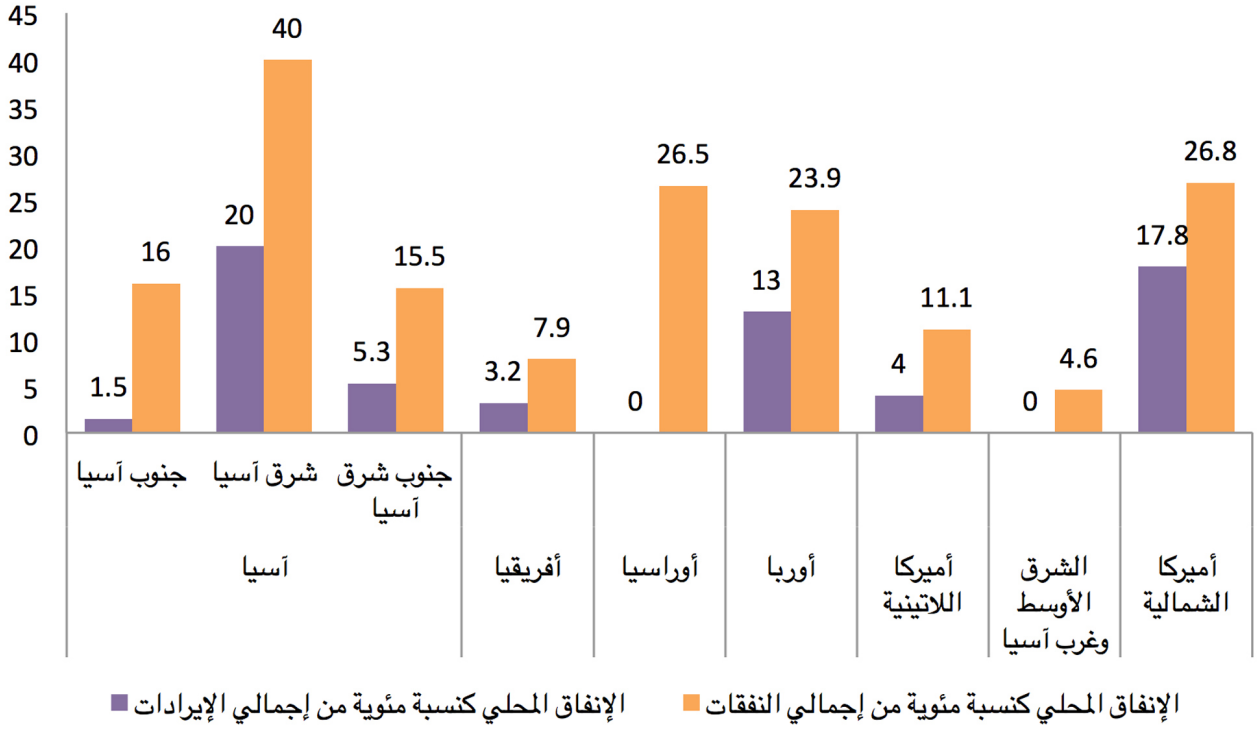

المصدر: التقرير العالمي الثاني حول اللامركزية والديمقراطية المحلية (GOLD)، منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG)، 2010

ملاحظة: في حين أن النفقات المحلية بوصفها نسبة من النفقات العامة قد ترتفع في شرق آسيا وأوربا وآسيا وجنوب آسيا، إلا أن ذلك لا يرتبط بالضرورة بالمستوى الحالي للامركزية

السياسة

- لا تزال ثمة حاجة لبرامج بناء القدرات لتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين حول: الهياكل التنظيمية، وإدارة الميزانية والأصول، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، والتخطيط الحضري المتكامل، وتقديم الخدمات الشاملة، وإنفاذ الأطر القانونية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعي وكذلك التخطيط ووضع الميزانيات المراعيان للنوع الجنساني.
- يعد ذلك ذا صلة خصوصا في المناطق الحضرية الكبيرة حيث تسبب التجزئة فرصا ضائعة لكفاءات تقديم الخدمات؛ والانعكاسات عبر حدود الولايات القضائية؛ والدخل الإقليمي وفوارق مستوى الخدمات. ينبغي أن يساعد تعزيز ثقافة التعاون في التغلب على الحكم المجزأ على نطاق المنطقة الحضرية، وتخفيف أثر العوامل الخارجية وتعزيز المزيد من الإدماج والكفاءة والقدرة التنافسية. إذ إن آليات التنسيق آخذة في الظهور: التعاون بين البلديات، والحوافز القانونية للتعاون، ومؤسسات التخطيط والتنمية، وترتيبات تقاسم التكاليف لتقديم الخدمات على نطاق المناطق الحضرية، وصندوق التنمية الحضرية، واتفاق الضرائب المنسقة، وصناديق التمويل المشترك، وتحسين الروابط بين برامج الحكومات المحلية والحكومات الوطنية وسياساتها لضمان الكفاءة والحد من الخلل.
- رصد الأداء، والميزانيات الشفافة والإدارة الكافية للأصول العامة والتقارير العامة والمعلومات للمواطنين فضلا عن قبول المسؤوليات العامة الأخطاء هي أمور حيوية للقيادة المسؤولة. فقد أصبح تعزيز آليات المساءلة أمر محوريا للإدارة البلدية والحضرية السليمة. إذ إن الحكومات المحلية والإقليمية في وضع قوي لتمكين جميع السكان من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعي والاقتصادية والثقافية المحلية، الأمر الذي من شأنه المساعدة على معالجة أفضل لأوجه التفاوت والجماعات المهمشة والفئات المستضعفة. ولذلك يعد ضمان الحصول على المعلومات أمرا جوهريا لمشاركة المواطنين. علاوة على ذلك، ينبغي على السلطات الحكومية من أجل تعزيز الثقة العامة بالمؤسسات الحكومية وضع آليات لمكافحة الفساد بما يتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها.

- كما يعتمد تعزيز قدرات الحكم على تحسين جمع البيانات. وتحتاج معالجة البيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس والعمر ونشرها إلى ثورة لتشمل (التصنيف) على أساس إقليمي ليكون متاحة بسهولة من أجل دعم التخطيط والرصد المحليين للتنمية الحضرية.
- يتعين على الإدارة الحضرية ضمان أن يكون تسهيل الأمن والتنمية جزءا من عملية التخطيط. وذلك يعني جهودا مدروسة لإقامة مستوطنات سياسية تنموية (كما هي الحال على المستوى السياسي الوطني)، وتمكين مشاركة المواطنين ولاسيما في المناطق غير النظامية وربطهم بمؤسسات المدينة وتسهيل التلاحم الاجتماعي وخلق فرص الحركة الاجتماعية والاقتصادية.
- هشاشة المدن ليست فقط لتلك التي ينظر إليها في سياق الصراع ولكن ينبغي أيضا النظر في ارتفاع مستويات العنف المسلح والجريمة. إذ يعرض الاقتران بين انفجار التوسع الحضري غير المنظم وهياكل الحكم الضعيفة في الكثير من المدن في البلدان الهشة قدرتها على مجابهة الكوارث وقدرة الدول التي تنتمي إليها إلى الخطر الشديد. ويتم التأكيد الآن على دور الحكومات المحلية في أوضاع ما عبد التعافي وما بعد الصراع بوصفها المستوى الأساسي لاستعادة الثقة والطمأنينة.

ثمة حاجة أيضا للإدارة الحضرية السليمة لضمان الاستدامة البيئية والقدرة على مجابهة الكوارث، ومكافحة التغير المناخي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الحيوي، وبناء مجتمعات محلية أكثر تكون أكثر قدرة على مجابهة التهديدات الطبيعية والبشرية. وينبغي تعزيز[7] عمليات الإدارة الجديدة المعدلة والمحجمة حسب حجم النظام البيئي، وكذلك النظر في البنية التحتية وخدمات النظام البيئي الخضراء بوصفها فرصا لتنمية المدن[8]

من دون الإدارة الحضرية السليمة، ستستمر المكاسب قصيرة الأجل للتنمية الاقتصادية بالتغلب على أهداف الاستدامة البيئية، التي تعتمد عليها الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في نهاية المطاف.

الشكل 2 – النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المدن حسب حجم المدينة وحسب المنطقة 5991، 0102، 5202 (تقديري)

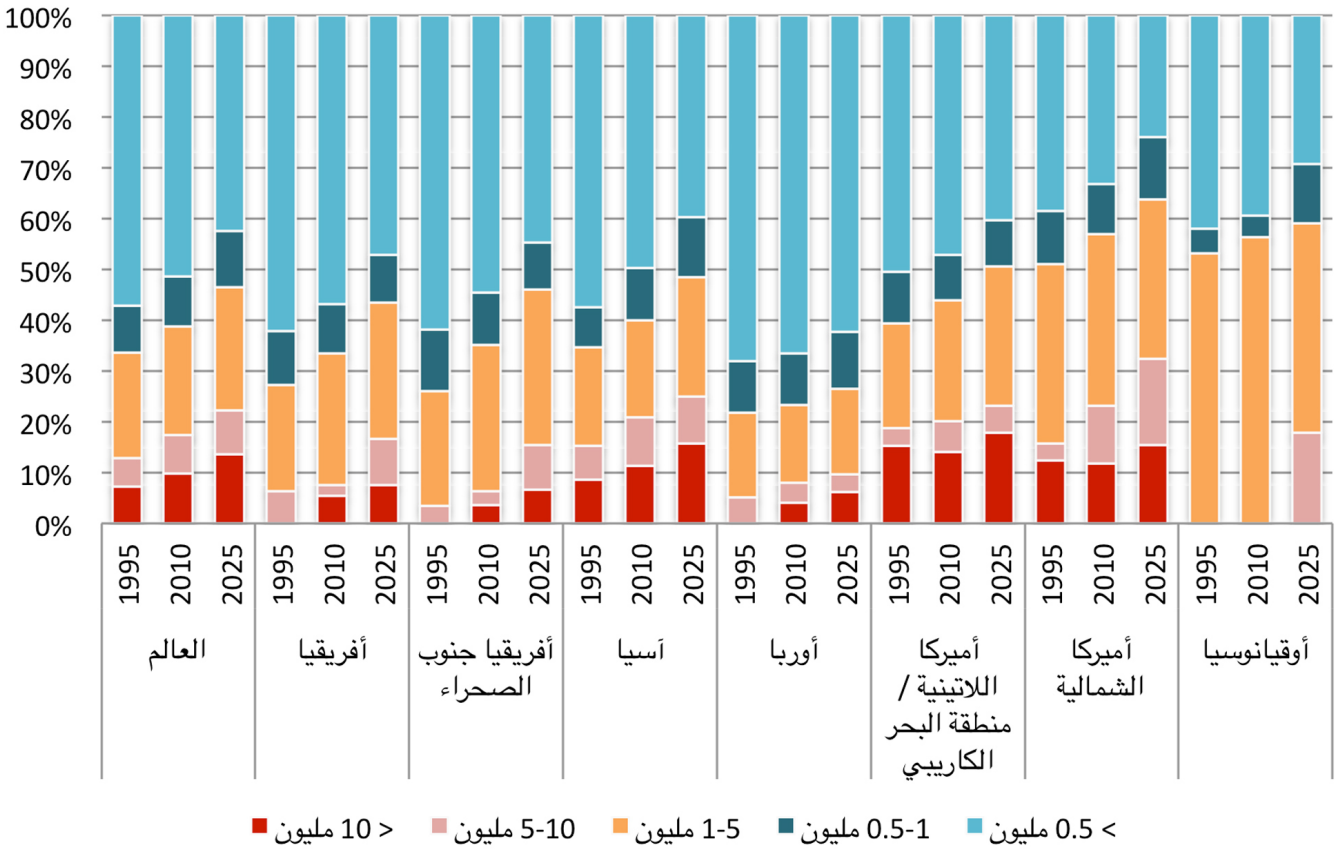

المصدر: النشرة الحضرية للأمم المتحدة، 1102

Translated from English by the global translators:
TALAL ABU-GHAZALEH TRANSLATION Co.

المشاركة

- في سياق البلدان ذات الدخل المنخفض وانتشار النظم غير النظامية على نطاق واسع لتقديم الخدمات، ثمة حاجة إلى الدعم المناسب لتحسين الحصول الشامل على الخدمات الأساسية والحد من الفقر والإقصاء بالتعاون مع المجتمع المدني، ولاسيما في الأحياء التي تعاني من التهميش والعشوائيات في البلدان النامية. يعني الطابع غير النظامي الكبير للنمو الحضري أن السكان مستبعدون من تقديم الخدمات العامة، وأسواق العمل النظامية، وحماية أمن الدولة. إذ يشكل التقديم غير النظامي للخدمات الأساسية، مثل المياه أو الكهرباء، مخاطر على الصحة والرقابة على الجودة، وهي في بعض الأحيان أكثر تكلفة من التقديم البلدي النظامي للخدمات.
- بصورة أعمق، يؤدي ذلك التهميش والظلم إلى تآكل الشرعية العامة لتحقيق المساواة في الحصول على الخدمات لجميع السكان الحضريين. علاوة على ذلك، فهو يعرض استدامة تمويل البلديات للخطر بما أن جمع الضرائب غير مضمون. وحجم عدم الانتظام في المناطق الحضرية (من حيث الاقتصادات المحلية الناتجة، والعمل والمكان) وترابطه المعقد مع القطاع النظامي هو من النوع الذي لم يعد من المكن تجنبه. فثمة طرق ناشئة لتحسين التعاون بين القطاعين النظامي وغير النظامي، تعتمد على التعاونيات والمجتمع المدني المنظم من خلال تنفيذ السياسات المحلية الشاملة (الباعة الجوالون، وملتقطو القمامة، وغيرهم). ولذلك ينبغي على الحكومات المحلية المساهمة في دمج القطاع غير النظامي في النسيج الحضري من خلال التنظيم والإشراق والدعم الموجه والإنتاج المشترك للخدمات العامة.
- في عالم يزداد تحضرا، تتحمل الحكومات المحلية مسؤوليات أكبر للإدارة الحضرية وتقديم الخدمات. غير أنها لا يمكنها العمل لوحدها. إذ ثمة حاجة متزايدة للشراكة والتعاون مع المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومنظمات المرأة، كما هي الحال مع الحكومة المركزية وغيرها من المستويات الحكومية. ومع ذلك، ينبغي تمكين الحكومات المحلية ولكن جعلها مسؤولة أيضا لضمان حصول الجميع على الخدمات والمحافظة على السلع العامة.
- توفر المدن، نظرا لحجمها الصغير وتواصلها الجغرافي، الإمكانية الأكبر لتطوير المؤسسات الشاملة لإدارة الصراع السياسي، وخلق أمكنة حيوية لأشكال مؤسسية من النقاش والمشاركة السياسيين وتسهيل أشكال جديدة من التمثيل السياسي من خلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في آليات الحكم القائم على المشاركة.
- يمثل الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والشفافية حوافز لمختلف الجهات المعنية في التصميم الحضري. والنهج التصاعدي ومشاركة مجتمعات القاعدة الشعبية في إدارة المدن وصنع القرار هي أمور مهمة لأنهم يعملون ويعيشون في المحلة وبالتالي فهم في وضع جيد للمساهمة في المشاريع المحلية.
- الإدارة الحضرية السليمة هي التي تراعي النوع الجنساني وتتطلب تمكين المرأة في القيادة المحلية والشؤون العامة. فعلى الصعيد العالمي، المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على نحو صارخ في المناصب البلدية ومؤسسات الحكم المحلي. ففي كل منطقة، الرقم أقل من 15% من إجمالي عدد رؤساء البلديات.[9] وعلى الرغم من غياب البيانات، إلا أن الأدلة الموجدة فعلا تخبرنا أنه عندما تمثل المرأة في مواقع صنع القرار، تزداد الأولويات المتعلقة بالأسر والمرأة والأقليات الإثنية والعرقية.
- كما تسهل الإدارة الحضرية السليمة إدماج الشباب والأقليات ومشاركتهم. وغالبا ما تجذر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونشاط الشباب في المناطق الحضرية في سياق الإصلاحات الشعبية في المناطق الحضرية والجيوب دون الوطنية وتحسين السياسات الاجتماعية ومشاركة المواطنين ومساءلتهم في الأحياء المحرومة حيث حتى الآليات النظامية (الانتخابات والضوابط والموازين المؤسسية) فشلت في المناطق نفسها.[10]
- بما أن القطاع الخاص يعد الآن فاعلا أساسيا في الإدارة الحضرية، يتعين تنفيذ الشراكات المتوازنة لضمان استمرارية القطاع العام في تحريك السياسات المحلية. والشراكات الشائعة بين القطاعين العام والخاص (PPPPs) آخذة في الظهور لإدارة ديناميكيات السلطة داخل أشكال التعاون تلك.
- يجب على الإدارات العامة أن تأخذ في الحسبان الانتشار الناشئ والمتواصل لوسائل الإعلام الاجتماعية وتقنيات الإدارة الحضرية الذكية التي يمكن أن تشكل فرصة لتعزيز عملية الخيار العام الديمقراطي.
- تمثل جمعيات الحكومات المحلية شريكا أساسيا في تعزيز الحوار بين الحكومات المحلية والوطنية، وتعزيز نهج الحكم متعدد المستويات، وتحديد الإستراتيجيات الناجحة المطبقة على المستوى المحلي وإيصالها، وإقامة التعاون الأفقي بين الحكومات المحلية والإقليمية على الصعيدين الوطني والدولي.

الشكل 3: العمالة غير النظامية كنسبة مئوية من إجمالي العمالة غير الزراعية 4002-0102

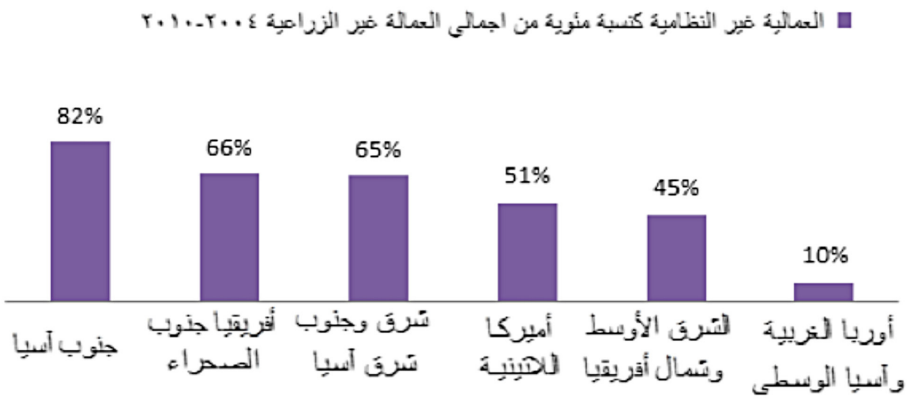

المصدر: النساء والرجال في الاقتصاد غير النظامي: صورة إحصائية الإصدار الثاني، مكتب العمل الدولي – جنيف: منظمة العمل الدولية (OLI)، 3102

الدوافع الرئيسة للعمل

- حكومات محلية قوية وقادرة وممكّنة وخاضعة للمساءلة لتعزيز الإدارة الحضرية – هياكل تنظيمية ومؤسسية مناسبة، ونظم وإجراءات للتمويل الفعال لتعزيز تعبئة الموارد العامة المحلية، وتعزيز التخطيط الحضري التشاركي الإستراتيجي، وإدارة التنمية الحضرية المستدامة.
- إطار لامركزي فعال لإطلاق الإدارة الإقليمية والحضرية، وتوزيع واضح للسلطات، والمسؤوليات والموارد، والسماح للحكم الأقوى ومتعدد المستويات والعلاقات التعاونية بين مختلف المستويات الحكومية، استنادا إلى مبدأ التبعية (ينبغي ضمان تقديم الخدمات بأقرب ما يمكن للناس، وفي الوقت نفسه المحافظة على كفاءتها").
- تحسين إدارة المناطق الحضرية والمدن الكبيرة – بمؤسسات تنسيق حضرية فعالة، وصكوك وآليات للتمويل، استنادا إلى التوافق السياسي بين الحكومات المحلية، للحد من تجزئة المناطق الحضرية وتأثير العوامل الخارجية السلبية، ودعم التنمية الحضرية، والتخطيط وتقديم خدمات القدرة على مجابهة الكوارث والبنية التحتية في جميع أنحاء التمدد الجغرافي بشكل عام، وكذلك الربط مع برامج الحكومات المحلية وسياساتها.
- تعزيز الإدارة الوسيطة للمدن، وتعزيز التنمية الإقليمية والروابط بين المناطق الريفية والحضرية – ترتيبات الإدارة المبتكرة وسياسات الأهداف لتعزيز دور المدن ذات الحجم المتوسط بوصفها مراكز إقليمية، وتطوير إستراتيجيات وخطط إقليمية متكاملة، وتحسين أوجه التكامل بين المدن والبلدات على المستوى دون الوطني من خلال آليات التنسيق والتعاون بين الحكومات المحلية والإقليمية.
- السياسات المعززة لدعم شراكات أوسع في الحكومة المحلية، بما في ذلك الإنتاج المشترك للخدمات والسلع العامة، وإشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، ودمج القطاع غير النظامي في النسيج الحضري وسد الفجوات المؤسسية والفجوات في الموارد بصورة جماعية.
- النهج الإقليمي – ترتيبات الإدارة لأراضي الإقليم والإقليم الكبير عبر دعم المدن متوسطة الحجم والتعاون بين الريف والحضر: تطوير الإستراتيجيات والخطط، وآليات التنسيق بين الحكومات المحلية.
- استخدام التقنيات الذكية للإدارة العامة المبتكرة، والمشاركة والمساءلة للحد من التأثيرات البيئية الحضرية، وتحسين البيانات المصنفة على المستوى المحلي لدعم التخطيط المحلي ورصد التنمية الحضرية وتعزيز مشاركة المواطنين ومساءلتهم.
- قيادة المرأة والحكم المحلي المراعي للنوع الجنساني، الذي يضع في حسبانه الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال وتعزيز المشاركة على قدم المساواة في صنع القرارات والسياسات على المستوى المحلي لمزيد من الحكم الشامل والمتوازن والديناميكي.
- المشاركة في صنع القرار والمواطنة الفاعلة في المدن عبر برامج إشراك الشباب والمرأة والأقليات والمجتمعات المحلية وجميع المواطنين، والحوار المتواصل والمنظم، والمشاورات المجدية، وغيرها من أشكال الالتزامات البناءة بين المؤسسات المحلية والجهات الفاعلة من غير الدول لضمان التمكين طويل الأجل لإدراج الجميع في عملية صنع القرار في المدينة.
- والمدن بوصفها نماذج للعلاقات الحسنة بين الدولة والمجتمع في الدول الهشة – الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات البناءة بين الدولة والمجتمع، والمجتمعات المحلية الآمنة والعادلة، والأسواق الشاملة، وتقديم الخدمات الأساسية، وتوليد الدخل المستدام.
- التعاون بين المدن والتبادل بين النظراء بوصفهما طريقة للتعاون بين المدن، والموظفين الإداريين والقادة المنتخبين لتنمية القدرات، استنادا إلى التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والشمال ودعم جمعيات الحكومات المحلية.

لن يؤدي جدول الأعمال الحضري الجديد عمله ما لم "يوحد جميع أصحاب المصلحة المعنيين، تحت قيادة قوية من جانب الحكومة المحلية، قواهم ويقوموا بإنشاء هياكل دائمة للحوار لضمان أن تكون المدن أماكن فرص للجميع".

---

1 الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ملاحظات للوفد رفيع المستوى من رؤساء البلديات والسلطات الإقليمية، مقر الأمم المتحدة، 23 نيسان/ أبريل 2012

2 المبادئ التوجيهية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية التي وافق عليها مجلس الإدارة للعام 2008 في القرار 3/21

3 تقرير دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة حول "آفاق التوسع الحضري في العالم" (2014)

4 ورقة سياسة لجدول الأعمال الحضري الجديد للأمم المتحدة، تشرين الأول/ أكتوبر 2014، CEB/2014/HLCP-28/CRP.5

5 تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه بحلول العام 2050، سيعيش 50 في المائة من فقراء العالم في مثل تلك السياقات. التوقعات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للعام 2050: عواقب التقاعس عن العمل – ISBN 978-92-64-122161 © منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2012

6 يقدر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بأن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون في مدن حيث ارتفعت عدم المساواة في الدخل منذ الثمانينيات من القرن العشرين، الإيكونوميست، "شكل جديد من أشكال السياسة الوسطية المتطرفة لمعالجة اللامساواة التي تؤذي النمو الاقتصادي" 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

7 كوهين، اي.، مكارثي، جاي. (2015). استعراض التحجيم: تعزيز الحاجة إلى الاعتبارات البيئية. التقدم في الجغرافيا البشرية، المجلد 39(1) 3–25.

8 إلمكفيست، تي.، وفراكياس، ام.، وغودنيس، جاي.، وغونيرالب، بي.، وماركوتليو، بي.جاي.، ومكدونالد، آر.آي ... ويلكنسون، سي. (محررون). (2013). التوسع الحضري والتنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي: التحديات والفرص. دوردريخت: سبرينغر هولندا.

9 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة استنادا إلى بيانات منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية من العام 2009. نساء العالم 2010: اتجاهات وإحصاءات من جانب الأمم المتحدة 2010

10 البنى التحتية للقبول: دراسة ولايات مشاركة المواطنين في الإدارة الحضرية الهندية، كويلهو، كاي.، وكاماث، إل.، وفيجاياسكار، إم. ملخص بحث معهد دراسات التنمية (IDS) لورقة عمل معهد دراسات التنمية 263، الناشر معهد دراسات التنمية

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار/ مايو 2015.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية بالتشارك من جانب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساهمات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) في الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

Translated from English by the global translators:
TALAL ABU-GHAZALEH TRANSLATION Co.